

# «الأنباء» تنفرد بنشر اللائحة التنفيذية لقانون تراخيص المحلات التجارية

حصلت «الأنباء» على القرار الوزاري رقم 411/2013 الخاص باللائحة التنفيذية للقانون تراخيص المحلات التجارية والذي جاء فيه: بعد الاطلاع على القانون رقم 111/2013 في شأن تراخيص المحلات التجارية. - وعلى ما عرضه وكيل الوزارة. قرر:

- مادة أولي: يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم تراخيص المحلات التجارية والمراقبة خصوصها لهذا القرار.
- مادة ثالثة: تلغى أي قرارات تخالف أو تتعارض مع احكام هذه اللائحة.
- مادة ثالثة: يستمر العمل بالتراخيص القائمة حتى نهاية مدتها ولو جاوزت بذلك تاريخ بدء سريان القانون الجديد. اما اذا انتهت مدتها قبل تاريخ العمل بهذا القانون فإنه يتم تجديدها حتى نهاية اليوم السابق لتاريخ سريان القانون الجديد.

● مادة رابعة: ينشر القرار في الجريدة الرسمية ويفذ من تاريخ نشره وعلى جميع المسؤولين بالوزارة تنفيذه كل فيما يخصه.

وزير التجارة والصناعة  
أنس خالد الصالح  
صدر بتاريخ: 16 ذي القعدة 1434هـ

الموافق: 22 سبتمبر 2013م  
اللائحة التنفيذية للقانون رقم 111/2013 في شأن تراخيص المحلات التجارية.

● مادة 1: يقدم طلب الترخيص على النماذج المعدة لذلك وحسب الإجراء المطلوب ونوعه ووفقاً للبيانات الواردة بها والمستندات المطلوبة فيها، بالإضافة الى ما يستلزمه النشاط من شروط مكملة ووفقاً لنوعه وموقعه وعلى الإخص ما يلي:

- أ - نوع النشاط المطلوب ممارسة، وما يلزمه من شهادات علمية وشهادات خبرة.
- ب - موقع مزاوله النشاط وطبيعته.
- مادة 2: يصدر الترخيص خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ تقديم الطلب مستوفياً للشروط والبيانات والمستندات المبينة في القانون وهذه اللائحة، فإذا انقضت هذه المدة دون استيفاء تلك الشروط والبيانات

الجزء	رقم	الإجراء	الجدول الرسوم على الخدمات الجديدة المقدمة إلى وزارة التجارة والصناعة
التسلسل	1	إصدار	شركات الخاص شركات مساهمة
	2	ترخيص مؤقت	شركات مساهمة
	3	إصدار فرع محلي خليجي	شركات مساهمة
	4	تنازل	شركات مساهمة
	5	تحويل ترخيص فردي إلى شركة	شركات مساهمة
	6	تحويل ترخيص شركة إلى فردي	شركات مساهمة
	7	تحويل ورثة	شركات مساهمة
	8	تجديد	شركات مساهمة
	9	عنوان	شركات مساهمة
	10	نشاط (إضافة أو حذف أو تغيير)	شركات مساهمة
	11	يدل فاقد/ تالف	شركات مساهمة
	12	تحويل ترخيص مسمرة إلى تجارة	شركات مساهمة
	13	تغيير كيان قانوني	شركات مساهمة
	14	دخول شريك	شركات مساهمة
	15	خروج شريك	شركات مساهمة
	16	تعديل بند الإدارة	شركات مساهمة
	17	تعديل الحصص	شركات مساهمة
	18	زيادة رأس المال	شركات مساهمة
	19	تخفيض رأس المال	شركات مساهمة
	20	ضم ترخيص فردي إلى شركة قائمة	شركات مساهمة
	21	تعديل اسم تجاري	شركات مساهمة
	22	تعديل عنوان تجاري	شركات مساهمة
	23	تصديق الترخيص	شركات مساهمة
	24	طلب إجراء تعديل على الترخيص	شركات مساهمة
	25	إلغاء	شركات مساهمة
	26	إلغاء والترخيص مفقود	شركات مساهمة
	27	شهادة سجل أعضاء مجلس الإدارة	شركات مساهمة
	28	شهادة سجل المفوضين بالتوقيع	شركات مساهمة
	29	شهادة سجل أعضاء مجلس الإدارة للمحكمة	شركات مساهمة
	30	شهادة سجل المفوضين بالتوقيع للمحكمة	شركات مساهمة
	31	طلب نسخة من المستندات المحفوظة بالمف (للمصفحة الواحدة)	شركات مساهمة

والمستندات اعتبر الطلب مرفوضاً. ويتم التاشير في السجل التجاري بما يطرأ على التراخيص من تغيير كلما اقتضى الحال ذلك. ● مادة 3: يصدر الترخيص مؤقتاً لمدة 90 يوماً من تاريخ صدوره، على أن يتم استيفاء كل الموافقات اللازمة لإصدار الترخيص الدائم خلال هذه المدة. ولا يجوز مزاوله الأنشطة المحسدة بالملحق رقم 3 من هذه اللائحة استناداً الى هذا

## محافظ النقد السعودي: لا قلق على مستقبل الدولار

العربية.نت: قال محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) د.فهد المبارك، في مقابلة مع قناة «العربية»، إنه يثق بتوصل الكونغرس الأميركي لحل للأزمة المالية التي شلت واشتظن. وأضاف المبارك في مقابلة على هامش الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي في واشنطن، إن استثمارات «ساما» متوازنة بين السندات الأميركية وغيرها من الأصول. وأوضح أنه في حال عدم رفع سقف الدين

## لاغارد: فشل أزمة ديون أميركا «كارثي» على العالم

قالت رئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد في مقابلة مع قناة «العربية»، إنه كلما طالت مسألة إغلاق الحكومة الفيدرالية الأميركية بموازاة رفع سقف الدين فإن العواقب ستكون سلبية وخطيرة للولايات المتحدة ولباقي العالم. وأضافت لاغارد على هامش الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي في واشنطن: «أمل كثيراً أن يتم حل المشكلة، إن الأمر مهم جداً أن تقوم السلطات بمعالجة حالة عدم اليقين، صندوق النقد لا يقترح كيفية الحل، إنه لا يتخذ موقفا سياسياً، لكن من وجهة نظر اقتصادية وليس فقط للاقتصاد الأميركي بل للاقتصاد العالمي فإنه يجب معالجة الموضوع بأسرع ما يمكن». وأوضحت لاغارد أنه لا يمكن استبعاد ما حصل في عام 2011، حين كانت المفاوضات

الدخول في أواخر استثنائية قد تحمل مخاطر تزيد من خسائرهم التي مني بها كثير منهم خلال الأسبوع الماضي وقرارة البيانات المالية للشركات المراد الدخول عليها ومعرفة نشاطاتها المستقبلية واسترجاع المشروعات التي نفذتها لتتبين قوتها المالية. وأكد الطراح أن السوق قد يشهد ضغوطات من المضاربين من أجل دفع بعض صفار المستثمرين الى التخلي عن أسهمهم، ما يجعلها عرضة لعمليات التجميع من جانب هؤلاء المضاربين لإعادة طرحها مرة ثانية بأسعار مرتفعة للاستفادة من الفروقات السعرية المحققة.

واحدة بالتنسيق مع جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة على النحو التالي: أ- الترخيص التجاري (فردى): يقدم الطلب على النحو المبين بالمادتين 1 و2 من هذه اللائحة مرفقا به المستندات اللازمة والمذكورة تفصيلاً بالملحق رقم 2 المرفق بهذه اللائحة. ب - ترخيص شركات الأشخاص والشركات المساهمة: تكون على النحو المبين بالمرسوم بقانون رقم 25 لسنة 2012 بشأن إصدار قانون الشركات وتعديله ولائحته التنفيذية.

● مادة 5: ما لم تشترط الجهات ذات العلاقة مدة أقل، تكون مدة الترخيص التجاري أربع سنوات ميلادية من تاريخ صدوره، بشرط تقديم المرخص له البيانات المالية في المواعيد المقررة قانوناً، وفي حال الإخلال بهذا الالتزام تطبق أحكام البند السادس من المادة الحادية عشرة من القانون. ● مادة 6: تسري الاشتراطات العامة والخاصة والمحددة بملحق هذه اللائحة رقمي 4 و5 على التراخيص المتعلقة بالمواد الغذائية والمحلات الخبزة والمقلقة للراحة، والتي يمكن أن يترتب عليها ضرر للصحة العامة أو للسكينة العامة.

● مادة 7: تكون إجراءات انتقال الترخيص على النحو التالي: أ- أن يكون الترخيص ساري المفعول عند تحويل الترخيص. ب- أن يكون الوكيل المعين من بين الورثة أو من يقوم مقامه ممن يجوز له مزاوله التجارة.

ج - في حال الأنشطة المهنية، يتعين توافر الشروط اللازمة لمزاوتها (وكيل الورثة أو من يقوم مقامه). وفي كافة الأحوال يمنح الورثة مهلة كافية لتوفيق أوضاعهم بحد أقصى ستة أشهر ويجوز منح مدة أو مدد أخرى بناء على طلب ذوي الشأن لأسباب تقبلها الوزارة، ويصدر الترخيص باسم الورثة موضحاً به اسم من يمثلهم في مزاوله النشاط أو المهنة.

● مادة 4: تكون إجراءات إصدار التراخيص المطلوبة وما يلحق بها من تعديلات من خلال نافذة

ج - توكيل من الورثة لواحد منهم أو أكثر ممن تتوافر فيه الشروط المطلوبة. د - كتاب موافقة من الجهة المختصة للولي أو الوصي أو القيم عند الاقتضاء. هـ- عقد أو إيصال الإيجار. ثانياً: بالنسبة لحالات التنازل عن الترخيص للغير:

1 - شروط التنازل: أ- يجب ألا يكون النشاط المطلوب التنازل عنه مما توقف الترخيص بمزاولته ويستثنى من ذلك حالات التنازل فيما بين الأقارب حتى الدرجة الثالثة. ب - ألا تنطوي حالة التنازل على إحدى صور تخارج المتنازل من شركة تنشأ فيما بينه وبين المتنازل اليه في النشاط الذي توقف الترخيص بمزاولته دون إخلال بحكم البند السابق. ج - يجب أن يعرض على مزاوله النشاط المرخص به في نفس الموقع وينفس النشاط مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.

د - أن يتوافر في المتنازل اليه عن الترخيص شروط مزاوله النشاط أو المهنة محل الترخيص.

2 - مستندات التنازل: أ- يلتزم بتقديم المستندات المنصوص عليها في أولاً من الملحق رقم (2) ما عدا شهادة رأس المال. ويقدم طلب انتقال الترخيص من المتنازل والمتنازل اليه أو من يتوب عنهما قانوناً مستوفياً للشروط والمستندات المنصوص عليها في الفقرة السابقة على أن يتم التوقيع على طلب التنازل أمام الموظف المختص.

ويتم النشر في الجريدة الرسمية بما طرأ على الترخيص من تغيير على النحو المبين في البند ثانياً من هذه المادة ولا يتم النشر في السجل التجاري بذلك التغيير إلا بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من النشر دون تقديم اعتراض على هذا التغيير، ولا يقبل أي اعتراض ما لم يكن مبنياً على حكم قضائي أو أمر ولائي واجب النفاذ على أن يصدر الترخيص للمتنازل اليه بعد انقضاء مدة النشر المنصوص عليها في الفقرة السابقة ودون تقديم اعتراض على النحو الوارد بها. ● مسادة 8: يؤدى المرخص له الرسوم المستحقة عن الطلبات المقدمة منه للجهة الإدارية حسب الجدول المرفق.

## «التجارة» تزيد رسوم إصدار شهادات ورخص الشركات بأكثر من 100% والتنفيذ بدأ منذ الأسبوع الماضي

لم تكد تدخل اللائحة التنفيذية لقانون تراخيص المحلات التجارية حيز التنفيذ حتى ارتفعت رسوم إصدار رخص المحال التجارية بصورة مبالغ فيها لتشكّل عبئاً إضافياً يثقل كاهل المواطن. فحسب قراءة لـ «الأنباء»، فقد ارتفعت رسوم إصدار رخصة رئيسية عامة من 100 الى 250 ديناراً أي بزيادة 150%، فيما ارتفعت رسوم إصدار رخصة رئيسية مقلقة من 100 الى 200 ديناراً بزيادة 100%، كما قفزت رسوم إصدار رخصة فرع عامة من 25 الى 150 ديناراً أي بواقع 500% ارتفاعاً، فيما ارتفعت رسوم إصدار رخصة فرع مقلقة من 25 الى 100 ديناراً، وأيضاً ارتفعت رسوم إصدار رخصة خليجية عامة من 50 الى 150 ديناراً وأيضاً رسوم إصدار رخصة خليجية مقلقة من 25 الى 100 ديناراً.

وبالنسبة لتجديد الرخص فقد ارتفع تجديد الرخصة الرئيسية العامة من 50 الى 150 ديناراً، فيما ارتفعت رسوم تجديد الرخصة الرئيسية المقلقة من 50 الى 100 ديناراً، وأيضاً ارتفعت رسوم تجديد رخصة فرع عامة من 25 الى 80 ديناراً، فيما ارتفعت رسوم تجديد رخصة فرع مقلقة من 25 الى 50 ديناراً.

على صعيد متصل، ارتفعت رسوم كل من شهادة بالمفوضين بالتوقيع وتغيير شهادة بالمفوضين بالتوقيع من 10 الى 30 ديناراً، كما ارتفعت رسوم تغيير شهادة بأسماء الأعضاء وشهادة بأسماء الأعضاء للمحكمة وشهادة بالمفوضين بالتوقيع للمحكمة من 10 الى 40 ديناراً، وكشفت قراءة «الأنباء» عن ارتفاع كبير بلغ 700%، وذلك لرسوم كل من شهادة بأسماء الأعضاء، بدل الفاقد، تعديل الاسم التجاري، طلب إجراء تعديل على الترخيص لتبلغ 80 بدلاً من 10 دنانير.

كما بينت القراءة تحول مجموعة من الخدمات المجانية الى فرض رسوم عليها وذلك لكل من خدمات تغيير العنوان إلى 80 ديناراً، إضافة أو حذف أو تغيير النشاط 80 ديناراً، إلغاء رخصة عامة 80 ديناراً، وإلغاء رخصة مقلقة 60 ديناراً، إلغاء والرخصة مفقودة للعامه 100 ديناراً، وإلغاء الرخصة مفقودة للمقلقة 80 ديناراً. وأصبحت رسوم تصدير كيان قانوني عامة بـ 250 ديناراً وتغيير كيان قانوني مقلقة بـ 200 ديناراً وتصديق الترخيص بـ 10 دنانير. ووفق مصادر مطلعة لـ «الأنباء»، فإن إدارة التراخيص التجارية في وزارة التجارة والصناعة بدأت بتطبيق تلك الرسوم الجديدة على المراجعين وأصحاب الشركات منذ نهاية الأسبوع الماضي.

● عبدالرحمن خالد

## أنس الصالح يصدر قراراً بأعتماد اللوائح الفنية والموصفات القياسية الخليجية كمواصفات كويتية

أصدر وزير التجارة والصناعة أنس الصالح قراراً وزارياً بشأن اعتماد اللوائح الفنية والموصفات القياسية الخليجية كوائح فنية ومواصفات قياسية كويتية. واشتمل القرار على ثلاث مواد، الأولى: تعتبر لوائح فنية كويتية، اللوائح الفنية الخليجية (المواصفات الجرامية) وعددها 63 الواردة بالجدول المرفق بالقرار كما تعتبر المواصفات قياسية كويتية، المواصفات القياسية الخليجية الاختيارية وعددها 406.

وجاء في المادة الثانية: تلغى جميع القرارات السابقة بشأن اعتماد اللوائح الفنية والموصفات القياسية الكويتية التي تتعارض مع هذا القرار. فيما جاء في المادة الثالثة: نشر القرار في الجريدة الرسمية وبعد 6 أشهر ينشر اللوائح الفنية.

## «وكالة الطاقة»: إمدادات النفط من دول خارج «أوبك» ترتفع بمقدار 1,7 مليون برميل يومياً خلال 2014

سنتخفص إلى أقل من 100 دولار للبرميل خلال عام 2014. وقد هبط سعر مزيج برنت في بورصة العقود الأجلة في أوروبا بلندن بمقدار 0,7%، عقب صدور التقرير. وقد دفعت قفزة الإمدادات النفطية من دول خارج منظمة أوبك وكالة الطاقة إلى ترتيب تقديرات كمية الخام التي تحتاج إلى توفيرها خلال عام 2014 من دول الأوبك، على مع تزايد الطلب العالمي. 12 عضواً في أوبك تحتاج إلى ضخ ما معدله 29 مليون برميل يومياً في عام 2014، حوالي 100 الف برميل أقل من توقعات وكالة الطاقة الدولية الشهر الماضي. وقالت ان إنتاج أوبك انخفض بنحو 645 ألف برميل يومياً في سبتمبر الماضي إلى أقل من 30 مليون برميل يومياً للمرة الأولى خلال عامين، كما شملت الاضطرابات العمالية التي حدثت في ليبيا إلى جانب عمليات الصيانة في محطة النفط الجنوبية في مرفق التصدير في العراق. وحافظت المملكة العربية السعودية أكبر الأعضاء في المنظمة على إنتاج أكثر من 10 ملايين برميل يومياً للشهر الثالث على التوالي، وفقاً للتقرير. الطلب العالمي وخفضت الوكالة توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2014، حيث أن الاستهلاك العالمي للوقود سينزاد بمعدل 1,1 مليون برميل أو 1,2%، ليصل إلى 92 مليون برميل يومياً في عام 2014، وفقاً لتقرير. ● مدحت فأخوري



النفط من كل من ليبيا والعراق. وقد تداول خام برنت عند حوالي 111 دولار للبرميل نهاية الأسبوع الماضي، فهناك تغيرات بسيطة هذا العام، بسبب عدم استقرار الإمدادات من دول شمال أفريقيا إلى جانب التوترات في الشرق الأوسط، وقد كان هناك تعادل بين الطلب والعرض، حيث كان هناك تباطؤ النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة إلى جانب مازق المالية في الولايات المتحدة. كما ان النفط الخام الصخري في ولاية تكساس ونورث داكوتا قد ساعدوا الولايات المتحدة التي تعد أكبر مستهلك للنفط في العالم على تحقيق أعلى مستويات الاستقلالية في مجال الطاقة خلال أكثر من عقدين. تغير الأسعار وقد انخفضت أسعار النفط بعد نشر الوكالة الدولية للطاقة لتوقعاتها الشهرية، حيث قال المحلل في بنك رايفاينز الدولية AG في فيينا هانز لوكر إذا كانت توقعات الوكالة الدولية للطاقة صحيحة، فإن هناك خطراً حقيقياً من أن أسعار خام نفط برنت

توقعت الوكالة الدولية للطاقة بأن إمدادات النفط من خارج دول منظمة أوبك سترتفع لأعلى معدل لها منذ السبعينيات، وتشير تقديرات الوكالة إلى أن منتجي النفط من خارج أوبك ببقادة الولايات المتحدة وكندا وكازاخستان سيعززون من الإمدادات النفطية خلال العام المقبل في خطوة تعد للمرة الأولى لهم منذ السبعينيات، مما سوف يساهم في تخفيف الطلب على النفط. وقالت الوكالة ان الدول المنتجة للنفط من خارج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ستزيد من إنتاجها خلال العام القادم 2014 بمقدار 1,7 مليون برميل يومياً ليصل إنتاجها إلى 56,4 مليون برميل يومياً، حيث رفعت الوكالة الدولية للطاقة من توقعاتهم بزيادة الإمدادات من دول غير أوبك من 300 ألف برميل يومياً إلى 1,7 مليون برميل يومياً.

وعزز المستشار في منظمة الدول المستهلكة للطاقة والتي مقرها باريس بان تراجع إمدادات أوبك تركيز في دولتي ليبيا بسبب التظاهرات العمالية هناك والعراق بسبب أعمال الصيانة في مرفق التصدير بها، مما أدى إلى تراجع إنتاج أوبك إلى أدنى مستوياتها خلال عامين، والتي حالت دون تهدئة أسعار النفط. وعلى الرغم من ارتفاع إمدادات النفط من دول خارج منظمة أوبك غير المعهود من قبل إلى أنه لم تخمد أسواق النفط لان هناك نقصاً في إمدادات